السياسية ، تلك الهيبة وتلك الوحدة التي اصيبت بشرخ خطير نتيجة للاتهامات الخطيرة الموجهة للحزب ولقيادته من الداخل والخارج .

ومن الداخل كان اول من بدأ في الهجوم وزير العدل يعقوب شمشون شابيرا الذي طالب باستقالة وزير الدفاع موشي دايان ، محملا اياه مسؤولية ونتائج حرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ . وعلى الفور أعلن دايان انه يضع استقالته تحت تصرف رئيسة الوزراء ، التي بدورها أكدت ثانية على انه ما زال يتمتع بثقتها التامة والكاملة، مما ادى الى استقالة وزير العدل نفسه ، لكن وقوف جولدا الى جانب دايان ، مع تأكيدها على ان التحقيق سيأخذ مجراه لكشف وتحديد العيوب والسقطات ، لم يكن كافيا لاسكات اصوات الاحتجاج الداخلية التي أخذت تطالب باعادة النظر في مجمل سياسة الحزب ، وبضرورة صياغة برنامج انتخابي يأخذ بعين الاعتبار التطورات المستجدة وعلى رأسها مؤتمر السلام والتسوية السياسية وغيرها من الامور .

لذا بدأت اللجنة المركزية للحزب سلسلة من الاجتماعات ، منذ ٧٣/١١/٢٨ من اجل معالجة كافة المواضيع المطروحة ، مثل النظر في تأجيل الانتخابات ، واعادة فتح قوائم الترشيح ، وصياغة برنامج عمل انتخابي . وكان من ابرز الداعين الى اعادة فتح لوائح الترشيح سكرتير حزب العمل الاسبق آرييه اليعاف ووزير العدل السابق يعقوب شمشون شابيرا ودافيد هكوهين رئيس لجنة الخارجية والامن السابق ، لكن كلا المطلبين ، تأجيل الانتخابات واعادة فتح اللوائح رفضا بالاغلبية ، فقد رفض الاقتراح الاول بأغلبية ٣٠٠ صوت مقابل ٨٧ ، والاقتراح الثاني بأغلبية ٢٥٦ صوتا مقابل ١٠٧ أصوات .

وقد علل دافيد هكوهين الاقتراحين السابقين بقوله « تسود الجمهور اليوم خيبة أمل ، وليس من السهل جلب المقترعين الى صناديق الاقتراع». وادعى ان مكانة زعماء المعراخ قد تضعضعت ، بما في ذلك مكانة الوزير دايان ورئيسة الحكومة جولدا مئير . وانه اذا كانت هناك نية لدعم القيادة فينبغي فتح اللوائح وادخال دم جديد اليها . (ر أ أ — ٧٣/١١/٢٨ م . [٤٠٢]) .

وثيقة الاربعة عشر بندا

بعد أن اقرت اللجنة المركزية في اجتماعها الاول اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ، وعدم ادخال تغيير على قوائم الحزب الانتخابية وترتيب المرشحين فيها ، تابعت مناقشة صيغة اتفاق بشأن سياسة الحزب حول القضايا الخارجية والامنية في الاعوام الاربعة المقبلة . وقد وضعت صيغة هذه الوثيقة لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضوا يمثلون الكتل الثلاث في الحزب (المباي ، أحدوت هعفودا ورافي) وقد تم اقرار الوثيقة بعد جلسة صاخبة عقدتها اللجنة المركزية للحزب في اوائل الشهر الحالي . وفور اقرار الوثيقة بدأت النقاشات ، حول ما اذا كانت الوثيقة الجديدة تلغي وثيقة جاليلي ام لا . وقد طالب « الحمائم » في الحزب اتخاذ قرار بالغاء وثيقة جاليلي . امـا الصقور فعارضوا ذلك بشدة . وهذا هو نص الوثيقة كما أوردته صحيفة دافار الاسرائيلية الصادرة في ٢٩/ ٧٣/١١ :

أ — مقدمة

١ — ستجري الانتخابات للكنيست الثامنة بعد حرب يوم الغفران ، في ذروة الصراع السياسي من أجل السلم ، وتحت ظروف ضرورة الاستعداد المستمر ضد خطر تجدد القتال بمبادرة الدول العربية . ويجب أن تنعكس ، في برنامج المعراخ للكنيست الثامنة بجميع فصوله وأقسامه ، الدروس والعبر المترتبة عن ظروف الحرب ونتائجها ، واستعداد الشعب والمجتمع لتحقيق السلام كهدف رئيسي .

ب — الامن

٢ — تشيد اللجنة المركزية بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي على الصمود ، وبالنصر الذي حققه على جيوش العدو بفضل قوة مقاتليه وبطولتهم . فجيش الدفاع الاسرائيلي تغلب على أعدائه ، على الرغم من تفوقهم في العدد ، وفي السلاح والعتاد الذي زودهم به الاتحاد السوفياتي .

٣ — تعرب اللجنة المركزية عن مشاركتها في حزن العائلات الثكلى ، ووقوفها الى جانب الاسرى والجرحى وعائلاتهم .

٤ — يجب ان تتصدر ضرورات الامن اهتمامات الدولة . وعلينا الا نبخل بأي جهد يتطلبه دعم قوة جيش الدفاع الاسرائيلي وطاقته . فقوة جيش